تاريخ الإستلام: 2018/09/22 تاريخ القبول: 2019/05/30 تاريخ النشر: 2019/06/05

العوامل السياسية والقانونية وأثرها على المشاركة السياسية

Political and legal factors and their impact on political participatio

الدكتور جعفورة مصعب
جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص:

تعد الظواهر والمفاهيم السياسية من أكثر الظواهر والمفاهيم تأثيراً وارتباطا بالعديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فالسياسية ظاهرة حاضرة في كل ظاهرة، محشورة في كل فعل وحركة، لهذا لا يمكننا تناول موضوع كالمشاركة السياسية دون الحديث عن علاقته بالمتغيرات والمفاهيم السياسية الأخرى، لذا نهدف من خلال هذه الورقة إلى محاولة تسليط الضوء على موضوع المشاركة السياسية من خلال الحديث عن بعض المتغيرات والعوامل السياسية والقانونية التي من شأنها التأثير على مستويات المشاركة السياسية.

وقد وجدنا في هذا المقال أن المشاركة السياسية تتأثر بجملة من المتغيرات السياسية والقانونية، حيث يؤثر كل من طبيعة النظام الانتخابي وكذا النظام الحزبي، وقوة أو ضعف الاحزاب، بالإضافة إلى نوعية الاستحقاق الانتخابي، ونزاهة وشفافية الانتخابات على مستويات المشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية – النظام الانتخابي – النظام الحزبي – الأحزاب – الانتخابات.

ABSTRACT:

Political phenomena and concepts are amongst the most influential phenomena and concepts, as they are linked to many social, economic and cultural phenomena. Politics is a phenomenon which is present in every phenomenon, entrenched in every action and movement. This is why we cannot deal with a subject such as political participation without talking about its relation to other political variables and concepts. Therefore, we aim in this search paper to attempt to shed light on the issue of political participation by talking about some variables and political and legal factors that affect the levels of political participation.

In this article, we find that political participation is influenced by a number of political and legal variables. The nature of the electoral system, party system,

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

therefore affects the strength or weakness of the parties, as well as the quality of the elections, and the integrity and transparency of the elections also affect the levels of political participation.

Keywords: Political Participation - Electoral System - Party System - Parties - Elections.

مقدمة:

تمثل المشاركة السياسة الأساس لأي نظام ديمقراطي وتعتبر أحد الشروط الأساسية له، حيث لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسة، وهنا يرى نعوم تشومسكي:" أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة (الجمهور) الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شئونهم"[1]، ونمو الديمقراطية وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل فرد في المجتمع، والمشاركة السياسية في النظام الديمقراطي تلعب دورا هاما في الوقاية من الدكتاتورية والاستبداد السياسي، من خلال ما تقره من مبادئ ومقومات أهمها ألية التداول السلمي على السلطة، كما أن المشاركة السياسية الهادفة الجادة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية.

وتعد المشاركة السياسية واحدة من أهم متطلبات ودعائم أي نظام سياسي Political System وهو ما دفع البعض إلى التأكيد على أنه في الإمكان أن نحكم على شرعية نظام سياسي معين عن طريق النظر إلى موضوع المشاركة السياسية للجماهير، في المقابل فإن غياب المشاركة السياسية، وشيوع الدكتاتورية –حسب دوفرجيه– هي جواب على أزمة في المنظومة الاجتماعية، تؤدي إلى أزمة مشروعية،[2] وهو الأمر الذي من شأنه يكونا عاملا لزعزعة الاستقرار السياسي.

والحقيقة التي يثبتها الواقع هي أن إقصاء المجتمع من المشاركة السياسة أو إفراغها من محتواها الحقيقي أو عدم اقتناع فئات واسعة من المجتمع بجدواها قد يفتح المجال أمام المشاركة السياسية العنيفة المولدة للأزمات والخراب، وفي هذا السياق يرى الدكتور برهان غليون أنه " إذا أردنا أن نجنب بلداننا الأزمات الطاحنة القادمة الداخلية والخارجية، فعلينا منذ الأن نهيئ الوضع حتى نتيح للشعب بخيارته أن يبني قوى جديدة ضرورية لضمان المستقبل"، وهذا كله في اعتقادنا لا يتحقق إلا عن طريق تفعيل مشاركة سياسية حقيقية لجميع فئات المجتمع تتماشى مع تطلعات المجتمع وتعبر عنه بكل صدق وشفافية، لهذا فإن ظهور أزمة المشاركة السياسية يساهم في انعدام الاستقرار السياسي والذي

[1]– نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص:7.

[2]– موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، لبنان، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص:346.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

يلعب دورًا كبيرا في عملية اعاقة التنمية بشكل عام، كما أن غياب مشاركة سياسية حقيقية بغلق المجال السياسي أمام أفراد المجتمع من شأنه إحداث حالة من الاغتراب السياسي لدى الموطنين، ويضع الدولة في موقع القابلية للثورة، وهذا ما قد يدفع إلى مشاركة سياسية غير تقليدية وغير شرعية وفي المحصلة تكون غير سلمية تؤدي إلى خراب الدول.

والملاحظ أن نسبة المشاركة السياسية تتباين من دولة إلى أخرى نظرا لوجود جملة من العوامل والمتغيرات التي من شأنها التأثير على مستوياتها، وتشير العديد من الدراسات إلى أن مستويات المشاركة السياسية تتأثر بفعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكن هناك من الباحثين في مجال العلوم السياسية يرون أن مستويات وأشكال المشاركة تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات السياسية والقوانين التي تسير النظام السياسي، فهي ذات التأثير الواضح في السياق العام. لهذا سنركز في هذا المقال على جملة من العوامل السياسية والقانونية التي من شأنها التأثير على المشاركة السياسية للمجتمع.

1. تحديد المفاهيم:

أ– المشاركة السياسية: يشير مفهومها إلى أنها " إجراءات طوعية بهدف التأثير على القرارات الرسمية على مختلف مستويات النظام السياسي،"[1] فهي إذا مجموع الأنشطة والأفعال الإرادية التي تستهدف التأثير على عملية صنع السياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع، وكذا تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من وطنية ومحلية، وتكون هذه الأفعال مشروعة، مثل التسجيل في القوائم الانتخابية، والتصويت في الانتخابات والانضمام بصفة رسمية إلى حزب سياسي، والمنافسة على وظيفة داخل هذا الحزب، والترشح للانتخابات في مختلف المستويات.

بينما نجد أن (**صامويل هنتنجتون**) Samuel P. Huntington يعرفها بأنها: أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهي إما فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية".[2] وعرف "ميرون فينر" المشاركة السياسية بأنها: "أي فعل تطوعي، موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في: اختيار السياسات العامة، أو القومية"[3].

[1] - Reinhold Hedtke and Tatiana Zimenkova, Education for Civic and Political Participation, Routledge, New York, 2013, p52

[2] – ثروت مكي، الإعلام والسياسية (وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية)، القاهرة، عالم الكتب، 2005، ص: 67.

[3] –إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات. في المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص: 449.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

والملاحظ أن تعريف كل من هنتنجتون وميرون فينر يلقى معارضة شديدة من قبل العديد من الباحثين لإدراجه الأنشطة غير الشرعية كمشاركة سياسية. حيث ذهب كل من (سيدني فيربا) و(نورمان ني) و(جاي أون كيم)، في مؤلفهم: "المشاركة والمساواة السياسية"، إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها: (تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، كذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية)، أي انها تشمل مجموع الأنشطة القانونية الشرعية التي تقوم بها جماعة من المواطنين بهدف التأثير من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم، والأفعال السياسية التي تتخذها هذه الجماعة إزاء الهدف.

في حين يعرفها (جبريال ألموند) G.Almond" بأنها إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية، والمجموعات الصغيرة، أي إعادتها إلى الشعب، ونتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم الخاصة" [1] وترى الدكتورة سامية خضر صالح أن المشاركة السياسية نشاط وليست مجرد اتجاه أو اعتقاد فقد يشعر بأهمية الإدلاء بصوته في الانتخابات دون أن يدلي بالفعل بصوته في الانتخابات ومن ثم لا يعد ذلك مشاركة سياسية. "[2]

ب– مفهوم الانتخاب: جاء في لسان العرب لابن منظور أن انتخاب من الفعل نخب أي انتخب الشيء: اختاره، وانتخب الشيء: انتزعه اخذ نخبته، والنخبة: ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم: خيارهم، قال الاصمعي: يقال هم نخبة القوم، ويقال جاء من نخب أصحابه، أي في خيارهم، والانتخاب: الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة، وهم الجماعة تختار من الرجال، فتنتزع منهم، وفي حديث علي كرم الله وجهه وقيل عمر رضي الله عنه: وخرجنا في النخبة، النخبة بالضم: المنتخبون من الناس، المتفوق، وفي حديث ابن الأكوع: انتخب من القوم مئة رجل، ونخبة المتاع: المختار ينتزع منه.[3]

أما **اصطلاحا** فالانتخاب يعني " الطريقة التي بموجبها يعطى الناخب للمنتخب وكالة ويتصرف باسمه" [4] وكلمة الانتخاب Election مرادفة لحرية الاختيار، وتعني كذلك أن يختار To Chose، وعلى هذا فالنظم

[1] – جبريال ألموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر(نظرة عالمية)، ترجمة: هشام عبد الله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص: 93.

[2]– سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديموقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، عين شمس، ب ط، 2005، ص ص: 18–19– 20.

[3] –ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، بدون سنة، ص: 649.

[4] – موريس دوفرجيه. الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت، دار النهار للنشر ط3، 1980، ص:35.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الانتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحكام.[1] "ويرى (ميشيل روش) ان الانتخاب عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات. كما يرى (ألان بول) أن الانتخابات هي الوسائل التي يختار المواطنون بواسطتها ممثليهم ويمارسون عليهم قدرا من الضبط وإذا كانت الانتخابات تعتبر شكلا من أشكال الاتصال السياسي بين الحكومات والمحكومين فإنها في نفس الوقت وسيلة من وسائل إضفاء الشرعية على حق الحكام في ممارسة الحكم." [2] أما قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية فقد اعتبر أن الانتخاب هو نفسه الاقتراع حيث يرى أن حق الاقتراع هو حق المواطن بالتعبير عن رأيه بشأن انتخاب مرشح لمنصب ما، ويرتدي الاقتراع أشكالا مختلفة[3]

ج- مفهوم الحزب السياسي: تكاد تجمع التعاريف اللغوية لكلمة الحزب على أنه يعني جماعة من الناس، لكن هذا الإجماع أو التقارب لا نجده في المعنى الاصطلاحي، حيث يشكل هذا الأخير جوهر اختلاف للباحثين في مسألة الظاهرة الحزبية، فهناك من اعتمد على الجانب الأيديولوجي في تعريفه للحزب وينظر إليه على أنه فكرة قبل كل شيء، وهناك من يعرفه من منظور بنائي، وهناك من ينطلق في تعريفه للحزب من خلال الوظيفة التي يؤديها.

ولا يمكن الاعتماد في تعريف الحزب السياسي على بعد واحد كالبعد الإيديولوجي أو البعد البنائي أو البعد الوظيفي، فنحن نجزم أن أي حزب إلا ويحتوي على الأبعاد السابقة مجتمعة. لذلك نعتقد أن تصنيف الحزب على أساس بعد واحد فيه نوع من القصور. لهذا نرى أن مصطلح الحزب السياسي يستخدم لوصف اتحاد أو تجمع مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، ينظمون أنفسهم في إطار بناء تنظيمي، من أجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها محاولة الوصول إلى السلطة السياسية وممارسة الحكم، أو التأثير على الهيئة الحاكمة بمختلف الوسائل المتاحة. وهناك من يستخدم مصطلح (الحزب) لوصف ظاهرة تجمع اجتماعي سياسي من بين عدد من التجمعات الاجتماعية ضمن إطار تنظيمات مختلفة الأشكال والتركيب، متقاربة الأغراض والأهداف إلى حد ما، وهي ممارسة النشاط السياسي في نطاق مجتمع منظم، ومنظومة سياسية اجتماعية واحدة."[4] ويرى الفقيه الفرنسي (بنيامين كونستانت) أن الحزب جماعة من الناس تعتنق مذهبا سياسيا واحدا. "[5]

---

[1] – طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، دار غريب لطباعة والنشر، 1999، ص: 39.

[2] – عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، المكتبة الجامعية، ط8، 2001، ص151

[3] – أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص:161.

[4]– مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، السليمانية –مطبعة سيما، العراق، 2007، ص:21.

[5]– عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص: 336.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

د- **مفهوم النظام الانتخابي:** يعرف النظام الانتخابي بأنه قواعد فنية قصد الترجيح بين المترشحين في الانتخابات، وعادة ما تعرف بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين وفرز النتائج وتحديدها.[1] كما يعرفه (دافيد فاريل) بأنه: النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة". وعليه فالنظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات والذي يختلف بدوره من نظام لأخر."[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نظام انتخابي مثالي يتلاءم مع كل الأنظمة السياسية أو مع كل المجتمعات، كما أنه ليس هناك معيار مثالي لنظام انتخابي على المستوى العالمي، فالنظم الانتخابية الفاعلة هي تلك التي تتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي للبلد، لذا وجب أن تراعي الدولة أكثر النظم الانتخابية ملائمة لظروفها السياسية والاجتماعية وان يكون هذا النظام مناسبا لطبيعة التكوين الاجتماعي، والوعي السياسي لشعب الدولة وثقافته السياسية.

2- النظم الانتخابية والسلوك لانتخابي:

يرى (موريس دوفرجيه) أن تأثير الأنظمة الانتخابية لا يظهر على توزيع المقاعد فحسب، بل يظهر أيضا على توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في النظام الأغلبي (الأغلبية المطلقة) والتمثيل النسبي، وفي نظام الاقتراع بدورة واحدة، وفي نظام الاقتراع بدورتين، لهذا فإن سلوك الناخبين هو إلى حد ما، انعكاس للنظام الانتخابي. كما أن طبيعة النظام الانتخابي تؤدي دورا هاما في التأثير على الناخبين، ودفعهم إلى ممارسة الفعل الانتخابي والمتمثل في التصويت، بحيث يلعب النظام الانتخابي ببساطة إجراءاته وشفافيته ومرونته دورا في تشجيع المواطنين على الانتخاب، [3] بينما تؤثر الأنظمة المعقدة والغامضة في السلوك الانتخابي للمجتمع، وتزيد من حالة اللامبالاة وعدم الاهتمام بالشأن السياسي مما يزيد من نسب العزوف والمقاطعة.

"إن مفهوم المشاركة السياسية يجعل من النظام الانتخابي الميكانزيم والوسيلة لتجسيد هذه المشاركة وتفعيلها. وانطلاقا من هذه الحقيقة لا يمكن أن نصف النظام الانتخابي، بأنه مجرد إجراء قانوني وفني، ولكنه في الأساس هو عملية سياسية لما لها من أثار على المشهد السياسي بكامله. كما أن النظام الانتخابي يعد انعكاسا لطبيعة النظام السياسي والمجتمع، من حيث انه يعكس آليات هذا النظام في تكريس حق المواطن في الانتخاب واختيار ممثليه

[1] – الأمين شريط. الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر، ديوان لمطبوعات الجامعية، ب–ت، ص:255.

[2] – بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاتر السياسية والقانون، جامعة ورقلة –الجزائر، عدد خاص أفريل 2011، ص:463.

[3]– موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص ص:108 - 109- 111.

E-ISSN:2602-6791 ISSN:2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

وممارسة حق الترشح، كما يضمن أيضا لمختلف القوى السياسية، حق التنافس في ما بينها وضمان التداول السلمي على السلطة وهو ما يسمح بدوره بضبط التحكم في اللعبة السياسية، فقد يؤدي إلى تجديد الحياة السياسية وتفعيل الحراك السياسي وقد يحد من عمل القوى السياسية ويساعد على توليد العزوف عند المواطن الناخب والسياسي.[1] لهذا ترتبط عملية إصلاح النظام الانتخابي ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية، فكلما اتسعت مساحة المشاركة في الانتخابات وزادت رقعة هيئة الناخبين، كلما كان التمثيل النيابي أكثر عدلا وتعبيرا عن رغبة الجماهير[2]

"ونظرا للأهمية التي يكتسيها النظام الانتخابي، لما له من آثار على الحياة السياسية في أي بلد كونه ينتج آثاره بشكل سريع وفعال، وبتالي لديه قدرة على أن يعكس الواقع السياسي للدولة بإيجابياته وسلبياته، فهو بقدر ما يعتبر وسيلة لتحقيق وتجسيد الديمقراطية النيابية، يمكن أن يكون عاملا كابحا يحول دون تحقيق المشاركة السياسية، خاصة في الدول التي تسعى فيها السلطة القائمة إلى المحافظة على استمرارها في ممارسة الحكم، من خلال خلق مؤسسات شكلية، توحي بوجود نظام ديمقراطي"[3] وهذا ما تشير إليه التجارب الانتخابية في معظم الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث أن الأنظمة الانتخابية، حتى تلك التي أدخلت عليها تعديلات، لم تؤدي إلى تغييرات حقيقية في ممارسة السلطة، إذ بقي حزب الأغلبية يحتكر جميع مصادر السلطة ويعمل على إعادة تكريس المناخ السياسي السائد بجموده ومميزاته، خاصة عدم توازن علاقات القوى بين النخب الحاكمة والمعارضة السياسية بشكل كبير. فمجمل الإصلاحات التي جرت على الأنظمة الانتخابية في الدول العربية (مصر، الجزائر، الأردن، المغرب، موريتانيا، تونس...) كانت بمبادرة من السلطة السياسية ومباركتها بهدف:

- إتاحة الفرصة لفوز حزب سياسي معين.
- تحجيم وإبعاد بعض التشكيلات السياسية.
- ضمان استمرار هيمنة أحزاب معينة.

وكان من نتائج هذه العملية عزوف الناخب عن المشاركة السياسية والإدلاء بصوته، لان هذه الممارسة ولدت له قناعة بأن نتائج اللعبة محسومة مسبقا وأن الأحزاب التي تصل إلى البرلمان لا تخرج عن جلباب الحزب الحاكم المهيمن. وان كل الانتخابات تتميز بعدم شرعيتها. وبذلك تظهر النظم العربية أو أكثرها، غير ديمقراطية.[4]

---

[1]– بوشنافة شمسة، مرجع سبق ذكره، ص:467.

[2] - Maurice Duverger, Le Système Politiques François, Edition Entièrement Refondue, 1996, p.568.

[3] – عبدو سعد –على مقلد–عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات لحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص. 03

[4]– نفس المرجع، ص ص: 467– 468– 469.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

لذلك فانتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي من أجل إعطاء العملية الانتخابية مشروعيتها وإضفاء الصبغة القانونية عليها، فهناك إدراك متعاظم على أهمية تصميم نظم انتخابية بشكل توفر التمثيل الجغرافي وتحفز على تحقيق النسبية في التمثيل في آن واحد، ويشجع الأحزاب السياسية الفاعلة، وفي نفس الوقت توفير المزيد من الفرص لتمثيل لجميع شرائح المجتمع بكل أطيافه، والمشاركة في العملية الانتخابية من خلال استخدام وسائل مبتكرة وقوانين كمحفزات وكضوابط في نفس الوقت. لذلك فاعتماد وتطبيق نظام انتخابي لابد وأن يكون مدروسا بدقة.

إذا فاختيار النظام الانتخابي يكشف عن تباين كبير في العملية السياسية. وتنفيذه له أثر كبير في الحقوق السياسية المتصلة به. إذ أن سلوك الناخب إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي المطبق، أو كما يذهب دوفرجيه إلى أن " الأنماط المختلفة للمنظومات الانتخابية تؤدي إلى إعطاء معان مختلفة لخيارات الناخبين"[1] ومستوى مشاركتهم السياسية.

❖ **النظم الانتخابية ونظم الاحزاب السياسية:**

تمتد تأثيرات النظم الانتخابية إلى أبعد مما تم التطرق إليه من تبعات أولية. حيث تشجع بعض النظم الانتخابية، أو حتى أنها تلزم، قيام الأحزاب السياسية، بينما تعمل نظم أخرى من خلال المرشحين الأفراد فقط، وتتأثر طبيعة النظم الخاصة بالأحزاب السياسية التي يتم تطويرها إلى حد كبير بالنظام الانتخابي، وخاصة فيما يتعلق بعدد الأحزاب السياسية الفاعلة في الهيئة التشريعية وأحجامها، وكذلك الأمر بالنسبة للتماسك والانضباط الداخليين ضمن الأحزاب: إذ تساعد بعض النظم الانتخابية على ظهور التيارات المتباينة ضمن الحزب الواحد حيث تتصارع أجنحته المختلفة فيما بينها باستمرار، بينما تدفع نظم أخرى نحو توحيد كلمتهم ونبذ الانشقاقات الداخلية، ويمكن للنظم الانتخابية التأثير في كيفية قيام الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية، وفي سلوكيات القيادات السياسية، بما يسهم في تحديد ما يكون عليه الجو السياسي العام، وقد تدفع هذه النظم بالأحزاب السياسية، نحو تشكيل التحالفات فيما بينها أو، على العكس من ذلك، أن تبتعد عن تلك الممارسة، وقد توفر النظم الانتخابية حوافز للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن، أو لحصرها في أطر ضيقة ضمن نطاق القبيلة أو صلة القرابة.[2]

وقد تطرق الاستاذ سعيد بو الشعير في كتابه **"القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة"** إلى اشكالية أثر نظم الانتخاب وأساليب تحديد النتائج على طبيعة النظام الحزبي وارتباطات ذلك بمظاهر التمثيل السياسي على

[1] – موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[2] – أندرو رينولدز وأخرون، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة: أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد،2010 ص20.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

مستوى الدولة، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن نتائج الانتخابات تتحدد بإحدى الطريقتين المتبعتين من النظم الانتخابية المعروفة أي نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، وأن الاختلاف بشأن الأخذ بأحد النظامين يعود إلى اختلاف الفقه بشأن مدى تماشيها مع الممارسات الديمقراطية، فإذا كان النظام الأول يصبو إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار السياسي من خلال الحفاظ على الوضع السياسي الراهن، من زاوية الأحادية أو الثنائية الحزبية، فان نظام التمثيل النسبي هو النظام الأمثل لتمثيل مجموع الأمة سياسيا لما يكفله من مظاهر للتعدد السياسي والحزبي في دواليب العملية السياسية والانتخابية.

ان مفهوم المشاركة السياسية يجعل من النظام الانتخابي الميكانزيم والوسيلة لتجسيد هذه المشاركة وتفعيلها. وانطلاقا من هذه الحقيقة لا يمكن أن نصف النظام الانتخابي، بأنه مجرد إجراء قانوني وفني، ولكنه في الأساس هو عملية سياسية لما لها من أثار على المشهد السياسي بكامله. كما أن النظام الانتخابي يعد انعكاسا لطبيعة النظام السياسي والمجتمع، من حيث انه يعكس آليات هذا النظام في تكريس حق المواطن في الانتخاب والتصويت واختيار ممثليه وممارسة حق الترشح. كما يضمن أيضا لمختلف القوى السياسية، حق التنافس في ما بينها وضمان التداول السلمي على السلطة وهو ما يسمح بدوره بضبط التحكم في اللعبة السياسية، فقد يؤدي إلى تجديد الحياة السياسية وتفعيل الحراك السياسي وقد يحد من عمل القوى السياسية ويساعد على توليد العزوف عند المواطن الناخب والسياسي.[1]

3- تأثير النظام الحزبي على الانتخابات:

"يذهب (**سيغموند نويمان**) إلى أن للأنظمة الحزبية المختلفة عواقب بعيدة المدى بالنسبة إلى عملية الانتخاب وبنسبة أكبر إلى عملية صنع القرارات الحكومية"[2]، فالأنظمة السياسية التي يوجد فيها تعدد الأحزاب السياسية تختلف الحياة السياسية فيها عن الأنظمة السياسية التي بها حزب واحد، فالحكومات والأنظمة السياسية لا يمكنها الاستمرار دون أحزاب حرة منظمة ولها أثر على مختلف القوى الاجتماعية التي تؤثر على الحياة السياسية وعلى سلطة اتخاذ القرارات في الدولة. فالأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي "كلسن" هي عماد الديمقراطية وعدم الإقرار بوجود الأحزاب يعد عداء للديمقراطية ذاتها "، كذلك يقرر الفقيه "إيسمن" أنه لا حرية سياسية دون أحزاب"، وهذا الرأي محل إجماع من أغلب الفقه الدستوري.

[1] – بوشنافة شمسة، مرجع سبق ذكره، ص467

[2] –أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.، ص:27.

E-ISSN:2602-6791 ISSN:2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

ولا شك إذن أن الأحزاب ضرورة تقتضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، فالأحزاب تساعد على تكوين ثقافة اجتماعية وسياسية لدى الأفراد وتسهم في تكوين رأي عام يسمح للمواطن بالمشاركة في الشؤون العامة أو بممارسة الضغط والتأثير على الحكومات، كذلك يسهم وجود حزب معارض للحكومة بالتعبير عن الرأي المضاد يحول دون استبداد الحكومة وانتشار الفوضى."[1]

ويشدد (دوفرجيه) على أن ثمة علاقة وثيقة بين عدد الأحزاب والاستقرار الديمقراطي، ويعتقد أيضا أن نظام الحزبين لا يبدو مطابقا لطبيعة الأشياء فحسب، إذ يستطيع أن يعكس بدقة الثنائية الطبيعية في الرأي العام، بل يميل أيضا إلى أن يكون أكثر استقرارا من نظام الأحزاب المتعددة لأنه أكثر اعتدالا، ففي الأول يجد المرء انخفاضا في درجة الانقسامات السياسية، كما يعمل على تقييد ديماغوجية الأحزاب، بينما نجد في الثاني تفاقما للانقسامات السياسية وتكثيفا للخلافات يتطبق مع تطرف عام في الآراء. كما يرى (ألموند) أنه في الأنظمة السياسية الحديثة المتطورة ذات الصيانة الواضحة للحدود (أي النمط- الأنكلو– أميركي)، يعتبر تكتيل المصالح الوظيفية الأبرز والأكثر تمييزا للأحزاب السياسية، وأن هذه الوظيفة هي في المدى الأوسط للمعالجة ومن المفترض فيها أن تتحول المصالح المعبر عنها بوضوح إلى عدد محدود نسبيا من الخيارات، وقد يبدو نظام الحزبين في وضع مثالي لهذا، كما قد تبدو أنظمة الأحزاب المتعددة أقل فعالية من حيث تكتيل المصالح.

إن عدد الأحزاب عامل هام، فأنظمة الحزبين المسؤولة أمام قاعدة انتخابية واسعة تضطر عادة إلى سياسيات تكتلية المصالح. من ناحية ثانية إن وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة إلى حد ما يزيد من احتمالات اقتصار كل حزب على نقل مصالح ثقافة فرعية خاصة،[2] مما يساهم في عزوف شرائح كبيرة من المجتمع عن الانتخابات والعمل السياسي بصفة عامة.

وإذا كان نظام تعدد الأحزاب السياسية يعمل في كثير من الأحيان على خفض مستوى المشاركة الانتخابية، فإن هذه الأخيرة تنخفض أكثر في نظام الحزب الواحد (وان شارك البعض خوفا من السلطة التي تضخم نسب المشاركة). لأن هذا النظام السياسي الشمولي، لا يعطي مجالا للتعددية السياسية وبذلك يعمل على تعبئة رعيته سياسيا، لأن الطبيعة الشمولية للنظام السياسي هي بمثابة مثبط للمشاركة في العملية السياسية، ففي نظام الحزب الواحد، الترشح يكون من قائمة وحيدة مقدمة من الحزب فالنائب ليس له برنامج انتخب على أساسه من بين عدة

[1] – بن يحي بشير، حرية تكوين الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الجزائري ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014-2015، ص 1

[2]– آرنت ليبهارت، مرجع سبق ذكره، ص ص:28-29.

E-ISSN:2602-6791 ISSN:2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

برامج أخرى، بل عليه الالتزام بمواثيق الحزب وتوصيات مؤتمره ولجنته المركزية، فالانتخابات في عهد الحزب الواحد لا تشكل عملية ضرورية لإرساء الشرعية الشعبية مادام الحزب يرتكز على أنواع أخرى من الشرعية –كالشرعية الثورية التاريخية– وإنما وظيفة الانتخابات تتمثل في تحقيق الدمج الاجتماعي فهو نوع من الطاعة للمرشحين المختارين من طرف الحزب، وهذا ما نجده في النظام الانتخابي المطبق في الجزائر في عهد الحزب الواحد إلى غاية صدور دستور 1989، فقد كان أداة معدة لتأمين بقاء الحزب الواحد في السلطة، أكثر مما هو وسيلة للتداول على السلطة وممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية والمشاركة السياسية في السلطة، وكان النظام الانتخابي يفتقد لعنصر التنافس الذي يميز بين الأنظمة الأحادية والأنظمة التعددية[1].

وبسبب فراغ الانتخابات من كل ممارسة سياسية أصبح يشكل إجراءً روتينيا حيث يصادق الشعب على كل ما يقدم إليه دون اكتراث كبير بنوعية المرشحين، فأصبح الانتخاب لا يشكل حدثا سياسيا لأنه لا يؤثر في طبيعة النظام السياسي. وبالتالي عزوف كبير من قبل المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية.

4– ضعف الأحزاب وأثره على المشاركة السياسية:

إن من وظائف الأحزاب السياسية العمل على استقطاب الناخبين ليصوتوا على مرشحيها في الانتخابات وذلك من خلال البرامج الحزبية التي تقدمها لهم. لكن أن تتخلى الأحزاب السياسية عن وظيفتها الأساسية وهي التنافس من أجل الوصول الى السلطة هو ما يعزز تدني نسب المشاركة، وهذا ما حدث في الانتخابات الرئاسية في الجزائر التي اقيمت بتاريخ 17 أبريل 2014 حيث انخفضت نسبة المشاركة فيها إلى 50,70% بعدما كانت في الرئاسيات السابقة التي أجريت في تاريخ **9 أبريل 2009**، قد بلغت 74,56%. وهذا الواقع الذي يميز الظاهرة الحزبية في الجزائر[2].

ولا شك أن من أهم أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية بكل مستوياتها سواء الانتخاب أو عضوية الاحزاب، راجع إلى حالة الضعف التي تعيشها أغلب الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة، بالإضافة إلى سعي هذه الأحزاب إلى مصالح ضيقة لا تراعي المصلحة العامة، كما يتميز نشاطها بالموسمية، مما جعل المواطن يشعر أن هذه الاحزاب

[1]– نبيل دريس، المشاركة السياسية في الجزائر (دراسة حالة للانتخابات المحلية 28 نوفمبر 2007)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009.ص: 146.

[2]– عثمان لحياني، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر...مآزق ومخارج". http://cutt.us/vAHW

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

لا تعبر عن تطلعاته، وفي هذا الشأن يقول سيد قطب: إن تلك التشكيلات السياسية الحزبية لا تمثل الجماهير قطعا بعقليتها فهي لا تفكر بمنطقها، ولا تبحث عن مصلحتها ولا تعيش ظروفها،[1] ومن ملامح ضعف الاحزاب السياسية أيضا هو عدم قدرتها على استقطاب وتجنيد منخرطين جدد، وهذا الامر من شأنه التأثير على السلوك السياسي للمواطن، فقد أشار العديد من الباحثين مثل باحثو مدرسة **ميشغن** Michigan إلى الدور الذي يلعبه الانتماء الحزبي أو الهوية الحزبية في تحديد السلوك الانتخابي، ومدى إقبال الفرد على المشاركة السياسية.

5- توظيف الدستور كآلية من آليات هندسة الاستبداد السياسي:

حيث يوظف الدستور من أجل تكريس حالة الاستبداد السياسي،" ولا سيما من زاوية ضمان التجديد للحاكم في تولي سلطاته، ولما كانت ثماني دول عربية تعتمد النظام الملكي (بتسمياته المتعددة)، فإن التعديلات الدستورية الخاصة بالتجديد تركزت في الدول الجمهورية، حيث عرفت أربع دول عربية تعديلات دستورية بين عامي 2005 و2010(قبل الثورات المعاصرة) وهي مصر(خاصة المادة 78)، تونس (في الفصلين 39 و40)، والجزائر (المادة 74)، كما كان هناك مشروع تبناه الحزب الحاكم في اليمن (المادة 5).

عند النظر في هذه التعديلات نجد أنها تتمحور حول آليات التجديد للحاكم لضمان بقائه في منصبه سواء من حيث فترة الحكم أو عدد مرات تولي السلطة أم الشروط التعجيزية للحيلولة دون قدرة المنافسين في الانتخابات الرئاسية على النجاح."[2] وهذا ما يؤدي إلى غلق المجال السياسي بسبب هذه الممارسات، مما يجعل الجماهير تفقد الأمل في التغير ما يسبب بدوره حالة من اللامبالاة والعزوف عن العمل السياسي.

6- نوعية الانتخابات والمشاركة السياسية:

في البلدان الديمقراطية تتنوع الاستحقاقات الانتخابية، فتجرى الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية، بالإضافة إلى الاستفتاءات، والملاحظ أن درجة إقبال المواطنين على صناديق الاقتراع تتفاوت من محطة انتخابية لأخرى. ومقارنة نسب المشاركة بين مختلف الاستحقاقات الانتخابية تمكننا من التعرف طبيعة السلوك الانتخابي للفرد.

[1]- سيد قطب، معركة الاسلام والرأسمالية، القاهرة، دار الشروق، ط13، 1993، ص: 113.

[2]- احمد مالكي وآخرون، الانفجار العربي الكبير (في الأبعاد الثقافية والسياسية)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2012، ص:183.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الجدول رقم (01): يوضح نسب المشاركة الوطنية في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية التي أجريت في الجزائر ما بعد التعددية:

الانتخابات المحلية		الانتخابات التشريعية		الانتخابات الرئاسية	
تاريخ الانتخابات	نسبة المشاركة الوطنية %	تاريخ الانتخابات	نسبة المشاركة الوطنية %	تاريخ الانتخابات	نسبة المشاركة الوطنية %
1990	65.2	**1991**	59.00	**1995**	75.35
1997	64.58	**1997**	65.60	**1999**	60.25
2002	46.09	**2002**	46.17	**2004**	58.08
2007	43.78	**2007**	35.65	**2009**	74.56
2012	43.55	**2012**	43,14	**2014**	50,70
/	/	**2017**	38 .25	/	/

المصدر: إعداد الباحثين

الجدول رقم (02): يوضح متوسط نسب المشاركة لكل الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية في مرحلة التعددية في الجزائر.

نوع الانتخابات	الانتخابات المحلية	الانتخابات التشريعية	الانتخابات الرئاسية
متوسط نسب المشاركة	52.64	47.96	63.92

المصدر: إعداد الباحثين

مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسية تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط – الجزائر
ISSN: 2353-0251 E-ISSN: 2602-6791
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

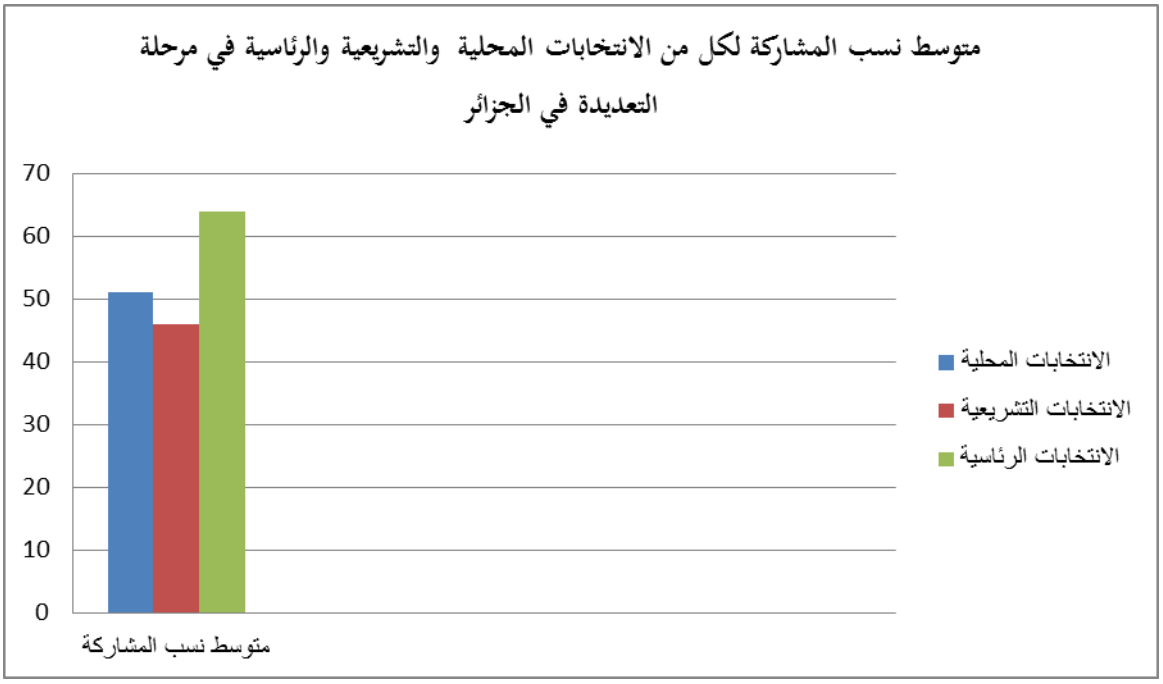

شكل رقم (01): يوضح متوسط نسب المشاركة لكل من الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية في مرحلة التعددية في الجزائر

من خلال الجدولين السابقين واللذان يوضحان نسب المشاركة في الانتخابات التي جرت في الجزائر وبأنواعها الثلاثة (محلية تشريعية، رئاسية) منذ فتح التعدية الحزبية وأول انتخابات تعددية جرت في 12 جوان 1990 إلى غاية الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 04 ماي 2017، نكتشف مدى تغير نسب المشاركة باختلاف مستوى الانتخابات، فالمواعيد التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية شهدت نسب مشاركة أكبر مقارنة مع الانتخابات المحلية والتشريعية، وهذا يعطي صورة عن وجود تغير في السلوك الانتخابي حسب نوع الانتخابات، إذ تستقطب الانتخابات الرئاسية مشاركة انتخابية تجعلها في الصدارة في هذا المجال مما يعني ارتفاع معدلات التصويت فيها أكثر من أي انتخابات أخرى، وعادة ما يفسر الإقبال الجماهيري على التصويت في الانتخابات الرئاسية بأنها تخص أعلى هرم السلطة مما يؤثر ذلك على أهمية المشاركة فيها ونظرا لأهمية المنصب الذي يعتبر في بعض الأنظمة مصدر السياسات العامة .

ولا تشكل الجزائر الاستثناء من حيث ارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية عن الانتخابات الأخرى (محلية وبرلمانية)، بل نجد مجتمعات أخرى تتميز بهذا السلوك الانتخابي، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف الانتخابات الرئاسية نسب مشاركة أكبر من الانتخابات الخاصة بالكونجرس.

مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسية تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط – الجزائر
E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

ولا شك ان ارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية عن غيرها راجع إلى عاملين مهمين هما: أهمية الانتخابات الرئاسية (خاصة إذا كان النظام رئاسي يمنح صلاحيات كبيرة للرئيس) لأنها تمكن من اختيار الشخص الذي يتولى أعلى سلطة في الدولة. أما العامل الثاني فهو مستوى الحملة الانتخابية والتي عادة ما تكون كبيرة في الاستحقاقات الرئاسية والتي تستقطب اهتمام مختلف وسائل الاعلام العالمية والمحلية.

7- نزاهة وشفافية الانتخابات:

الديمقراطية في العصر الحديث تعني الانتخاب، شريطة أن يبنى على أسس ديمقراطية ويقصد بذلك تحقيق المساواة بين المترشحين في الإمكانيات والوسائل، وإلا فإن النتيجة تكون دائما لصالح الطبقة الحاكمة نفسها لاستئثارها لنفسها بشروط النجاح. فعمليتا الانتخابات والتزييف أصبحتا عمليتين ملازمتين خاصة في المجتمعات التي تتسع فيها الهوة بين الشعب وحكامهم، فكيف للحكام أن يمكنوا الشعب من اختيار حكامهم، فإذا فعلوا ذلك فكأنما أمضوا وثيقة استقالتهم من الحكم،[1] لهذا نجد في الدول التي لا تحترم أنظمتها السياسية أخلاقيات الممارسة الديمقراطية، عملية تزوير لنتائج الانتخابات، مما يفقد العملية الانتخابية والديمقراطية معناها والمتمثل في التداول على السلطة، ويجعل المواطن بدوره لا يرى أي جدوى من المشاركة في العملية السياسية إذا كانت نتائج الانتخابات محسومة مسبقا، مما يولد حالة من العزوف السياسي. وفي هذا الصدد نجد الكاتب الانجليزي (راسل براند) يقول أن:" اللامبالاة (السياسية) هي رد فعل عقلاني لنظام لم يعد يمثل، يسمع أو يخاطب الغالبية العظمى من الناس" [2]

الخاتمة :

لقد دار البحث وتركز حول دراسة أهم العوامل القانونية والسياسية التي من شأنها أن تأثر على المشاركة السياسية، وقد وجدنا في هذا المقال أن المشاركة السياسية تتأثر بجملة من المتغيرات السياسية والقانونية، حيث يؤثر كل من طبيعة النظام الانتخابي وكذا النظام الحزبي، وقوة أو ضعف الاحزاب، بالإضافة إلى نوعية الاستحقاق الانتخابي، ونزاهة وشفافية الانتخابات على مستويات المشاركة السياسية.

ولا شك ان حديثنا عن تأثير بعض العوامل التي تؤثر سلبا على المشاركة السياسية وتدفع إلى العزوف واللامبالاة السياسية مثل ما تقوم به بعض الأنظمة السياسية من عملية غلق للمجال السياسي عن طريق توظيف الدستور والقوانين التي تحكم النظام السياسي وكذا طبيعة القوانين التي ترسم ملامح كل من النظام الانتخابي والنظام الحزبي، تجعلنا نستنتج أن هذه العوامل من شأنها أن تكون إحدى أبرز معوقات الانتقال والتحول الديمقراطي في

[1] – محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1997، ص: 16 -18.

[2] - Russell Brand, We no longer have the luxury of tradition, New Statesman, London, 24 OCTOBER 2013, p26

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

الدول التي تعرف مثل هذه الممارسات. لذا يجب تهيئة كل الظروف خاصة في الجانب السياسي والقانوني من أجل تفعيل مشاركة سياسية في اطار ديمقراطية حقيقية بما يتلاءم مع تطلعات المجتمع.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، بدون سنة.
2. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، 2004.
3. أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
4. إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات. في المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
5. امحمد مالكي وآخرون، الانفجار العربي الكبير (في الأبعاد الثقافية والسياسية)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2012.
6. الأمين شريط. الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر، ديوان لمطبوعات الجامعية، ب–ت.
7. أندرو رينولدز وأخرون، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة: أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد،2010.
8. بن يحي بشير، حرية تكوين الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الجزائري ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014-2015.
9. بوشنافة شمسة، النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية، دفاتر السياسية والقانون، جامعة ورقلة –الجزائر، عدد خاص أفريل 2011.
10. ثروت مكي، الإعلام والسياسية (وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية)، القاهرة، عالم الكتب، 2005.
11. جبريال ألموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر(نظرة عالمية)، ترجمة: هشام عبد الله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع،1998.
12. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديموقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، عين شمس، ب ط، 2005
13. سيد قطب، معركة الاسلام والرأسمالية، القاهرة، دار الشروق، ط13، 1993، ص: 113.
14. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، دار غريب لطباعة والنشر، 1999.
15. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.
16. عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، المكتبة الجامعية، ط8، 2001.
17. عبدو سعد –على مقلد–عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات لحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

18. عثمان لحياني، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر...مآزق ومخارج". http://cutt.us/vAHW
19. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1997.
20. موريس دوفرجيه. الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت، دار النهار للنشر ط3، 1980.
21. موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، لبنان، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
22. مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، السليمانية –مطبعة سيما، العراق، 2007.
23. نبيل دريس، المشاركة السياسية في الجزائر (دراسة حالة للانتخابات المحلية 28 نوفمبر 2007)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009.
24. نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Maurice Duverger, Le Système Politiques François, Edition Entièrement Refondue, 1996, p.568.
2. Reinhold Hedtke and Tatiana Zimenkova, Education for Civic and Political Participation, Routledge, New York, 2013, p52
3. Russell Brand, We no longer have the luxury of tradition, New Statesman, London, 24 OCTOBER 2013, p26.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية